



أثر التقدير الذاتي على تحصيلات دائرة ضريبة الدخل والمبيعات
من وجهة نظر مدققي ضريبة الدخل في الأردن .

**Impact of self-assessment on income and sales tax collections from the
point of view of income tax auditors in Jordan**

الباحث منذر سليمان خالد جرادات
جامعة دلمون للعلوم والتكنولوجيا _ كلية العلوم الإدارية والمالية _ المملكة الأردنية الهاشمية

المستخلص:هدفت هذه الدراسة إلى تعزيز الوعي لدى المكلفين بأهمية نظام التقدير الذاتي وزيادة الإمتثال الطوعي لمكلفي ضريبة الدخل بتقديم الإقرارات الضريبية والتي بدورها تؤدي إلى زيادة سرعة تحصيل هذه الضرائب بالإضافة إلى زيادة ثقة مكلف ضريبة الدخل بالدائرة ، وقد سعت الدراسة إلى معرفة أثر وجود كل من السجلات والمستندات ، الفحص الفني ، والفحص الحسابي ، والفحص المستندي على تحصيلات دائرة ضريبة الدخل في الاردن من وجهة نظر مدققي ضريبة الدخل . وقد خلصت الدراسة الى وجود علاقة قوية بين تلك المتغيرات وتحصيلات ضريبة الدخل .

Abstract :This study aimed to show the extent of compliance with the income taxpayer to provide tax returns and increase the speed of collection of these taxes in addition to increasing confidence in Income Tax department and reduce the number of cases transferred to the courts and promote taxpayer awareness in charge of the importance of system self-assessment, and study sought to investigate the effect of the existence of records documents, technical audit, and computational audit and documentary audit on income tax collections in Jordan, from the point of view of Jordanian income tax auditors ,results shows there's a strong relation between these variables and Income Tax collections.

((الإطار المنهجي للدراسة))

المقدمة: تعتبر ضريبة الدخل في المملكة الاردنية الهاشمية من أحد الروافد الأساسية للموازنة العامة وذلك للحصول على الأموال اللازمة لإستخدامها في الانفاق العام وتحقيق الرفاهية للمجتمع ، وكون ضريبة الدخل تفرض وتحصل بعدد من الطرق فقد تطرق الباحث إلى احد أهم هذه الطرق لفرض وتحصيل الضريبة وهي طريقة التقدير الذاتي وبموجب هذه الطريقة يقوم المكلف نفسه بتقديم إقرار إلى دائرة ضريبة الدخل والمبيعات يتضمن قيمة الوعاء الضريبي وضريبة الدخل المستحقة . وتعتبر هذه الطريقة من أفضل وأسرع طرق التقدير، فقد توافرت في هذا الاقرار شروط صحة الحسابات المقدمة من جميع النواحي .

وفي هذه الدراسة فقد تطرق الباحث للتقدير الذاتي وأثره على التحصيلات الضريبية من وجهة نظر مدققي ضريبة الدخل في الاردن ، وأعتمد الباحث على عدة متغيرات وهي : وجود السجلات والمستندات ، الفحص الفني، الفحص الحسابي والفحص المستندي وكذلك بيان أثرها على تحصيلات ضريبة الدخل بالإضافة الى معرفة وجود اختلاف في وجهات نظر مدققي ضريبة الدخل حول التحصيلات الضريبية تعزى للعوامل



الديموغرافية (الخبرة ، الجنس ، المستوى الوظيفي ، المؤهل العلمي) . وقد خلص الباحث الى وجود علاقة ذات دلالة احصائية مابين تلك المتغيرات وتحصيلات ضريبة الدخل .

مشكلة الدراسة: تكمن مشكلة الدراسة في ضعف التزام مكلفي ضريبة الدخل بتقديم الإقرارات الضريبية وبالتالي لجوء دائرة ضريبة الدخل والمبيعات إلى استخدام أساليب التقدير الإداري لإنهاء قضايا المكلفين ، مما يؤدي إلى زيادة عدد القضايا المحولة إلى المحاكم وهذا بدوره يؤدي إلى فقدان نسبة كبيرة من تحصيلات الدائرة والتأخر في تحصيل الضرائب المستحقة على المكلفين .

أهمية الدراسة: تتبع أهمية هذه الدراسة من مدى المساهمة الفاعلة لتحصيلات ضريبة الدخل على الموازنة العامة للدولة ، وبالتالي تنشأ الحاجة إلى تفعيل دور التقدير الذاتي ، وتحفيز المكلفين بتقديم الإقرارات الضريبية ، وخلق الثقة مابين الدائرة والمكلف في إنهاء قضايا ضريبة الدخل ، وذلك لتسريع وزيادة التحصيلات الضريبية

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى :

١- بيان مدى الامتثال الطوعي لمكلفي ضريبة الدخل بتقديم الإقرارات الضريبية على زيادة وسرعة تحصيل هذه الضرائب .

٢-زيادة ثقة مكلفي ضريبة الدخل بالدائرة مما يؤدي إلى خفض نسبة المتأخرات الضريبية .

٣-تقليل عدد القضايا المحولة إلى المحاكم مما يؤدي إلى تخفيض المدة التي تحصل فيها الضرائب .

٤-تعزيز الوعي لدى المكلفين بأهمية نظام التقدير الذاتي .

((نموذج الدراسة))

فرضيات الدراسة: تعتمد هذه الدراسة على اختبار الفرضيات التالية :

١-لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود السجلات والمستندات وتحصيلات ضريبة الدخل .

٢-لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفحص الفني للحسابات وتحصيلات ضريبة الدخل.

٣-لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفحص المستندي وتحصيلات ضريبة الدخل .

٤-لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفحص الحسابي وتحصيلات ضريبة الدخل .

٥-لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اختلاف وجهات نظر مدققي ضريبة الدخل حول تحصيلات ضريبة الدخل تعزى للمتغيرات الديموغرافية .(الخبرة ، الجنس ، المستوى الوظيفي ، المؤهل العلمي)

منهج الدراسة: لقد استخدم الباحث ما يلي في منهج الدراسة :

١-المنهج الوصفي التحليلي نظرا لطبيعة الدراسة .

٢-الرجوع إلى الدراسات والدوريات والمراجع العلمية والقوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بهذه الدراسة

٣-تصميم استبانة موجهة إلى مدققي ضريبة الدخل في جميع دوائر ضريبة الدخل والمبيعات .

٤-الأساليب الإحصائية المناسبة لغايات تحليل واختبار فرضيات الدراسة بالإضافة إلى استخدام برنامج (SPSS) .

محددات الدراسة :



١-محدودية الدراسات السابقة في هذا المجال .

٢-اقتصار هذه الدراسة على مدققي ضريبة الدخل في المملكة الأردنية الهاشمية .

حدود الدراسة :

تم تطبيق هذه الدراسة على جميع دوائر ضريبة الدخل والمبيعات في المملكة الأردنية الهاشمية .

تم تطبيق هذه الدراسة على مدققي ضريبة الدخل والمبيعات في المملكة الأردنية الهاشمية .

الدراسات السابقة :

١- دراسة (Sarker, ٢٠٠٣) بعنوان "تحسين الامتثال الضريبي في تطوير الدول باستخدام نظم التقدير الذاتي". وقد هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على القضايا والمشاكل المرتبطة بمدققي الضريبة وتقديم التوصيات بشأن السبل التي تمكن من تطبيق نظام التقدير الذاتي بنجاح من خلال تفسير الدروس المستفادة من التجربة اليابانية. كما ركزت الدراسة على مزايا تطبيق نظام التقدير الذاتي كواحدة من السبل التي تستخدمها الكثير من البلدان في تطوير أنظمتها الإدارية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى ضرورة أن تتضمن القوانين الضريبية نظام عقوبات صارم بالإضافة إلى تقديم خدمات استشارية مكثفة لدافعي الضرائب وخاصة خلال فترة الذروة الضريبية.

٢- دراسة (kwai and Wong, ٢٠١١) بعنوان "وعي نظام التقدير الذاتي في ماليزيا"، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى فهم صغار التجار الماليزيين لآلية نظام التقدير الذاتي والمشاكل التي يواجهها صغار التجار في ماليزيا بالالتزام الضريبي، ومراجعة الحسابات الضريبية في ظل نظام التقدير الذاتي، وكان من نتائج الدراسة أن نظام التقدير الذاتي يضع مسؤولية مرهقة على عاتق صغار المكلفين في فهم نظام التقدير الذاتي، والامتثال لجوانب الإدارة الضريبية فيما يتعلق باحتساب الضرائب، ودفع الضرائب، ومسك الحسابات، وقد أوصت الدراسة أن يقوم مجلس الإيرادات الداخلية بفرض عقوبات على المكلفين تأخذ بعين الاعتبار المستوى التعليمي، الوضع المالي للمكلف، النقص الحاصل في مقدار الضريبة، والتخلف المستمر في دفع الضرائب.

٣- دراسة (الشوابكة، ٢٠٠٥) بعنوان "التزام المكلف بتقديم كشف التقدير الذاتي الصحيح في قانون ضريبة الدخل الأردني" وقد هدفت هذه الدراسة إلى التركيز على الآثار الجانبية التي يحصل عليها المكلف نتيجة التزامه بتقديم كشف التقدير الذاتي في الموعد القانوني وبالمعلومات الصحيحة، وقد خلصت هذه الدراسة إلى وجود مجموعة من النواقص والعيوب في مسك المشرع الأردني عند اعتماده لهذا الالتزام سواء من حيث تحديد معالمه أو الجزاءات المترتبة على الإخلال به.

٤- دراسة (أبو نبعه، ٢٠٠٦) بعنوان "مدى تأثير قرار مأمور التقدير في مرحلة الاعتراض على التحصيلات الضريبية في دائرة ضريبة الدخل في الضفة الغربية" وقد هدفت الدراسة إلى معرفة أهمية القرار الذي يتخذه مأمور التقدير في مرحلة الاعتراض وانعكاسه على التحصيلات الضريبية ومحاولة الوصول إلى التحصيلات الضريبية المخطط لها في الموازنة العامة ومدى تحقيقها لأهداف الدولة المتزايدة وخلصت الدراسة إلى معرفة



مدى قرار مأمور التقدير ووعيه في تسريع إنهاء الملفات المعترض عليها دون إجحاف بالمكلف ، وفي نفس الوقت المحافظة على حق الدولة من استحقاقاتها المالية على المكلفين ، ومدى أهمية المتغيرات الأخرى المؤثرة في إنهاء الاعتراض . وقد كان للمكلف ورغبته ووعيه الدور الكبير في إنهاء الملف ، وكذلك كان لخبرة لجان التدقيق الدور الفاعل في الإسراع بالتحصيلات الضريبية إضافة إلى الحوافز التشجيعية المقدمة من قبل الدائرة الضريبية.

٥- دراسة (زيتون ، ٢٠٠٣) بعنوان " أثر تفعيل التقدير الذاتي ومسؤولية المدقق في تعزيز ثقة المكلفين والحد من ظاهرة التهرب الضريبي في الأردن " وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المساعدة على تفعيل التقدير الذاتي وتفعيل دور المدقق في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي ، وكذلك المشاكل والمعوقات التي تواجه المقدرين في محاولتهم الحد من هذه الظاهرة . وقد خلصت الدراسة بأن عملية تفعيل التقدير تساعد في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي من وجهة نظر المقدرين والمدققين ، كما يساعد تفعيل دور المدقق في المصادقة على البيانات المالية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي .

٦- دراسة (الحاج ، ٢٠٠٣) بعنوان " أثر قانون ضريبة الدخل الأردني الجديد على تحصيل ضريبة الدخل في الأردن " وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر قانون ضريبة الدخل الأردني الجديد رقم (١٤) للعام (١٩٩٥) (المعمول به اعتباراً من ١/١/١٩٩٦) المعدل للقانون رقم (٤) لعام (١٩٩٢) على تحصيل ضريبة الدخل في الأردن ، وقد توصل الباحث إلى أنه لا يوجد أثر ايجابي للقانون الجديد على تحصيل ضريبة الدخل في الأردن . ويوصي بضرورة إعادة النظر في بنود القانون الجديد بما يخدم تحصيل الضرائب.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة: تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة كونها ناقشت أثر التقدير الذاتي على تحصيلات ضريبة الدخل من خلال استخدام الأساليب المختلفة لفحص الحسابات مثل: الفحص الحسابي والفحص المستندي والفحص الفني ، وبالتالي معرفة أثر الأساليب المختلفة للفحص على تحصيلات ضريبة الدخل، بعكس الدراسات السابقة والتي ركزت على زيادة الامتثال الطوعي من خلال استخدام نظم التقدير الذاتي ، والالتزام بتقديم كشف التقدير الذاتي والحد من ظاهرة التهرب الضريبي .

((المبحث الأول: نظام الضريبة في الأردن والأهداف العامة لقانون ضريبة الدخل وعناصرها))

أولاً : تعريف الضريبة . تعرف الضريبة بأنها : "مبلغ من المال تفرضه الدولة على المكلفين بدفعها جبراً مساهمة منهم في تغطية نفقاتها العامة وتدفع من قبلهم بصفة نهائية ودون أن يعود عليهم نفع خاص مقابل دفع هذا المبلغ باعتبارهم أعضاء متضامنين في الدولة ويكون فرضها مرتبطاً بالمقدرة على الدفع لتحقيق أهداف الدولة المالية والاقتصادية والاجتماعية ... إلخ" . (خصاونة، ٢٠١٠، ٨٢)

ثانياً : تعريف ضريبة الدخل . تعتبر ضريبة الدخل من الضرائب المباشرة والتي تفرض على الدخل المتوقع للمكلف من كافة مصادر الدخل الخاضعة للضريبة مثل الدخل من النشاط الخدمي ، التجارة ، الوظيفة ، الإيجارات ، المقاولات ، الصرافة، الأنشطة الخدمية المختلفة أو أية مصادر دخل أخرى نص عليها المشرع الضريبي .



ثالثاً : التطور التاريخي لضريبة الدخل في الأردن . لقد اندمجت دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في دائرة واحدة اندماجاً إدارياً اعتباراً من ٢٠٠٤/٨/١٦ بموجب القانون المعدل لكل من قانون ضريبة الدخل وقانون ضريبة المبيعات المنشور في الجريدة الرسمية عدد (٤٦٧٢) تاريخ ٢٠٠٤/٨/١٦ تحت اسم دائرة ضريبة الدخل والمبيعات . فقد دائرة ضريبة الدخل تأسست في عام (١٩٥١) ، وقد مارست عملها بموجب القانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٥٠ وقد مرّ التشريع الضريبي في تعديلات عديدة بهدف تطويره ومواكبة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية ولسد الثغرات الناشئة نتيجة التطبيق ، وكان آخر هذه التعديلات في سنة (٢٠٠٣) بموجب القانون المعدل رقم (٣٩) لسنة (٢٠٠٣) المعدل لقانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة (١٩٨٥) . أما ضريبة المبيعات فقد بدأت على نطاق ضيق كضريبة مكوس عام (١٩٢٦) وانتهت إلى الشكل الحالي من ضريبة المبيعات التي أصبحت نافذة في ٢٠٠١/١/١ بموجب القانون رقم (٣٦) لعام (٢٠٠٠) وهو أشبه ما يكون بنظام ضريبة القيمة المضافة المطبقة عالمياً ، حيث مرّ التشريع في مراحل تطور كثيرة قبل أن يصل إلى الشكل الحالي، والدائرتين تعملان بقانونين منفصلين ، احدهما يخص ضريبة الدخل والآخر يخص ضريبة المبيعات .

[/http://www.jordan.gov.jo/wps/portal!/ut/p](http://www.jordan.gov.jo/wps/portal!/ut/p)

رابعاً : أهداف ضريبة الدخل في الأردن . لا بد للنظام الضريبي في أي دولة أن تكون له أهدافه وآثاره التي ينتج عنها تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية أو الاجتماعية والسياسية . وتسعى السياسة الضريبية في الأردن إلى تحقيق غايات وأهداف تخدم كافة فئات المجتمع وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:(د.نور وآخرون ، ٢٠٠٨ ، ١٩-٢٠)

أ- الحد من التفاوت في الدخل بين الأفراد وذلك بفرض ضريبة تصاعدية على الدخل ، فكلما زاد دخل الفرد زادت الضريبة الواجب دفعها للدولة أضف إلى ذلك أن أصحاب الدخل المتدنية يتمتعون بإعفاءات قد تشمل الدخل كلية .

ب- تحقيق موارد مالية للدولة حيث تفرض الضرائب على الدخل وليس على الاستيراد والتصدير وانتقال الملكية وغيرها مما يؤدي إلى زيادة حصيله الضريبة ووفرته وهذا يؤدي إلى ازدياد قدرة الدولة على تقديم الخدمات وتحقيق الأهداف العامة في الرفاهية والاستقرار والتطور .

ج- تحقيق أهداف اقتصادية معينة مثل حماية الصناعات المحلية أو الحد من استهلاك سلع معينة .
د- تشجيع الاستثمارات في المشروعات الصناعية والزراعية وذلك بمنح الإعفاءات الضريبية على لوازم ومعدات تلك المشروعات المستوردة وإعفاء أرباح بعض الصناعات من الضريبة لفترة معينة .
هـ- تطبيق قاعدة الملائمة من خلال تحديد الوعاء الضريبي وسعر الضريبة وأسلوب تحصيلها .

((المبحث الثاني: اختبار الفروض ومناقشة النتائج))

طرق التقدير الضريبي : لاحتساب ضريبة الدخل المستحقة على أي مكلف لا بد من تحديد وعاء الضريبة الخاضع بما يتلاءم مع مصلحة الدولة ومصلحة المجتمع ومصلحة المكلف ، ولتحديد مقدار هذه الضريبة هناك طريقتان رئيسيتان:



الطريقة الأولى : التقدير الذاتي .يقدم المكلف وفق هذه الطريقة ، تصريحاً عن نتائج أعماله كما هو مبين في دفاتره ومستنداته غير أن البيانات ترد بتصريح المكلف ليست نهائية ،فالإدارة المالية تملك الحق بأن تدخل عليها التعديلات التي تجدها ضرورية للوصول إلى الربح الحقيقي .(الخطيب وشاميه ، ٢٠١٠ ، ١٩١)

وقد نصت المادة (١٧-أ) من قانون ضريبة الدخل على: "يلتزم المكلف بتقديم الإقرار الضريبي وفق النموذج المعتمد من الدائرة قبل نهاية الشهر الرابع التالي لانتهاء الفترة الضريبية يتضمن التفاصيل المتعلقة بدخله ومصاريفه وإعفاءاته والضريبة المستحقة " (قانون ضريبة الدخل المؤقت لسنة ٢٠٠٩)

وعند قيام المكلف بتقديم كشف التقدير الذاتي يكون له الحقوق والواجبات التالية :

أ- دفع رصيد الضريبة المستحقة قبل نهاية الشهر الرابع من الفترة التالية للفترة الضريبية .

ب- تقديم المكلف أو من ينوب عنه بتقديم الإقرار الضريبي إلى الدائرة شخصياً أو بأحد الطرق التالية :

- ١- البريد المسجل .
- ٢- البنوك .
- ٣- أي شركة مرخصة للقيام بمهام تشغيل البريد العام أو مشغل البريد الخاص .
- ٤- الوسائل الالكترونية .

ج- اعتبار تاريخ تقديم الإقرار الضريبي هو تاريخ تسلمه من قبل الدائرة أو تاريخ ختم البريد أو تاريخ وصل الإيداع لدى البنك أو الشركة المرخصة المعتمدة أيهما سبق .

د- تعديل الإقرار الضريبي إذا تبين له وجود خطأ فيه ، مع دفع الضريبة المستحقة نتيجة لذلك مع عدم اعتباره مرتكباً لمخالفة أو جرم ما لم تكن الدائرة قد سبقته إلى اكتشاف ذلك الخطأ.

هـ- لا يجوز تدقيق الإقرار الضريبي المقدم بعد مرور أربع سنوات على تاريخ تقديمه .

و- خضوعه لأسس ومعايير الإقرارات الخاضعة للضريبة .

ز- حق التوقيع على قرار التدقيق سواء بالموافقة على نتيجة القرار أو عدم موافقته أو امتناعه عن التوقيع ويعبر امتناع المكلف عن التوقيع على القرار أو تخلفه عن الحضور بمثابة عدم الموافقة على القرار .

الطريقة الثانية : التقدير الإداري .نصت المادة (٣٠) من قانون ضريبة الدخل على أنه : "إذا تخلف المكلف عن تقديم الإقرار الضريبي خلال المدة المحددة في هذا القانون ، تقوم الدائرة بإصدار قرار تقدير أولي تحدد فيه قيمة الضريبة المقدرة على المكلف عن الفترة أو الفترات الضريبية المعنية وأي غرامات ومبالغ أخرى متحققة عليه ويبلغ المكلف إشعاراً خطياً بنتيجة ذلك القرار " (قانون ضريبة الدخل المؤقت لسنة ٢٠٠٩) .وتكون المبالغ المطالب بها واجبة التحصيل بعد مرور ٣٠ يوم من تاريخ تبليغه للمكلف،وقد شجع المشرع الأردني التقدير الذاتي وذلك باعتباره قرار التقدير الأولي قراراً غير نهائي لغايات الاعتراض أو الطعن القضائي واعتبار هذا القرار ملغياً حكماً إذا قدم المكلف الإقرار الضريبي عن الفترة الضريبية أو الفترات الضريبية المعنية بالإضافة إلى دفع الضريبة المستحقة عليه أو أية غرامات أو مبالغ أخرى مترتبة عليه بموجب ذلك الإقرار .وبعد مرور



(٣٠) يوم من تاريخ تبليغ المكلف بنتيجة قرار التقدير الأولي يجوز للمدقق إصدار قرار التقدير الإداري ويتم إبلاغ المكلف خطياً بنتيجة قرار التقدير الإداري ويكون قابلاً للاعتراض لدى هيئة الاعتراض.

مجتمع الدراسة: لقد تكوّن مجتمع الدراسة من جميع مدققي ضريبة الدخل والمبيعات في كافة دوائر ضريبة الدخل والمبيعات في إقليم الوسط ويتكون من (٤٧٥) مدققاً ضريبياً .

عينة الدراسة: لقد تم اختيار عينة الدراسة عشوائياً والمكونة من (١٥٠) مدققاً ضريبياً للدخل والمبيعات ، وقد تم اختيارهم بطريقة العينة الطبقيّة العشوائية والتي تتكون من مدققي ضريبة الدخل والمبيعات والمشرفين ورؤساء التقدير والجداول (٥،٤،٣،٢،١) تبين توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها.

الجدول رقم (١) / الجدول رقم (٢) / الجدول رقم (٣) / الجدول رقم (٤) / الجدول رقم (٥)

يلاحظ من دراسة خصائص عينة الدراسة بأن (٨٣,٣%) من مدققي ضريبة الدخل والمبيعات هم من الذكور وذلك كون عمل مدققي ضريبة الدخل بحاجة إلى جهد مضاعف ويتطلب كذلك خروجهم إلى أماكن عمل المكلفين وهذا العمل يصعب القيام به من قبل الإناث ، كما يلاحظ أن (٣٢,٧%) من مدققي ضريبة الدخل من ذوي الخبرات التي تجاوزت (١٥) سنة ، كما أن الحد الأدنى لشغل وظيفة مدقق ضريبة هي درجة البكالوريوس ونلاحظ أن (٢٣%) من موظفي ضريبة الدخل والمبيعات هم من حملة الشهادات العليا (الماجستير والدكتوراه) ، وأن (٩٠%) من مدققي ضريبة الدخل والمبيعات هم من تخصص المحاسبة .

أداة الدراسة: استطاع الباحث تطوير أداة الدراسة وهي عبارة عن استبانة تنطلق من واقع خبراته الشخصية لموظف ضريبة الدخل ومن دراسات سابقة تناولت موضوع الدراسة .

صدق الأداة: تم التأكد من صدق الأداة من خلال عرضها على عدد من المحكمين من ذوي الخبرة في هذا المجال وقد تم إجراء التعديلات التي أوردتها المحكمون في ملاحظاتهم . سينمونة

ثبات الأداة: قام الباحث باستخدام معادلة (Chronbach Alpha) لاحتساب معامل ثبات هذه الدراسة والجدول رقم (٦) يبين معاملات الثبات لكل مجال من مجالات الدراسة . الجدول رقم (6)

اختبار فرضيات الدراسة :

الفرضية الأولى: تنص الفرضية الأولى على انه : " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود السجلات والمستندات وتحصيلات ضريبة الدخل ."

ولتحليل هذه الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقد اعتمد الباحث على مقياس يتكون من المستويات التالية ولجميع فقرات الاستبانة : الجدول رقم (٧)

والجدول رقم (٨) يبين النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى . الجدول رقم (٨)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (٨) أن هناك علاقة ما بين امتلاك المكلف للحسابات الأصولية وما بين التحصيلات الضريبية ولجميع الفقرات حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي لجميع الفقرات (٣,٤٢) والانحراف المعياري (٠,٦٦١)



الفرضية الثانية: تنص الفرضية الثانية على أنه : " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفحص الفني للحسابات وتحصيلات ضريبة الدخل ". والجدول رقم (٩) يبين النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية. الجدول رقم (9). نلاحظ من خلال الجدول رقم (٩) أن هناك علاقة مابين الفحص الفني للحسابات الأصولية وما بين التحصيلات الضريبية ولجميع الفقرات وقد بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي لجميع الفقرات (٣,٧٤) والانحراف المعياري (٠,٣٨٢).

الفرضية الثالثة: تنص الفرضية الثالثة على أنه : " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفحص المستندي وتحصيلات ضريبة الدخل " ، والجدول رقم (١٠) يبين النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة. الجدول رقم (١٠). نلاحظ من خلال الجدول رقم (10) أن هناك علاقة مابين الفحص المستندي للحسابات الأصولية وما بين التحصيلات الضريبية ولجميع الفقرات وقد بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي لجميع الفقرات (٤,٠٩) والانحراف المعياري (٠,٤٤٤).

الفرضية الرابعة: تنص الفرضية الرابعة على أنه : " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفحص الحسابي وتحصيلات ضريبة الدخل " ، والجدول رقم (١١) يبين النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة. الجدول رقم (١١). نلاحظ من خلال الجدول رقم (١١) أن هناك علاقة مابين الفحص الحسابي للحسابات الأصولية وما بين التحصيلات الضريبية ولجميع الفقرات وقد بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي لجميع الفقرات (٣,٧٤) والانحراف المعياري (٠,٦٣٣) وبالتالي فأنا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على انه " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفحص الحسابي وتحصيلات ضريبة الدخل " .

الفرضية الخامسة: تنص الفرضية الخامسة على أنه : " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اختلاف وجهات نظر مدققي ضريبة الدخل حول تحصيلات ضريبة الدخل تعزى للمتغيرات الديموغرافية . (الخبرة ، الجنس ، المستوى الوظيفي ، المؤهل العلمي) " ، والجدول رقم (١٢) يبين النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة الجدول رقم (١٢) نلاحظ من خلال الجدول رقم (١٢) بأنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر مدققي ضريبة الدخل حول التحصيلات الضريبية تعزى للعوامل الديموغرافية تعزى للجنس والخبرة والمستوى الوظيفي ، بينما توجد علاقة بين وجهات نظر مدققي ضريبة الدخل حول التحصيلات الضريبية تعزى للمؤهل العلمي حيث بلغت قيمة " ف " (8.880) والدلالة الإحصائية (٠.003) ويعود السبب الاختلاف إلى تباين وجهات نظرهم بسبب تراكم الخبرات العلمية والعملية بالنسبة للمؤهل الأعلى .

مناقشة النتائج وفحص الفرضيات السابقة استخدم الباحث اختبار (T.Test) للعينات الأحادية ، كما تظهر في الجدول رقم (١٣) . جدول رقم (١٣)

١- **مناقشة الفرضية الأولى:** تنص الفرضية الأولى على أنه : " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود السجلات والمستندات وتحصيلات ضريبة الدخل ". من خلال الجدول السابق نلاحظ بأن قيمة (T) المحتسبة (7.727) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند نفس المستوى وكذلك فقد بلغت قيمة (sig.) عند مستوى دلالة



إحصائية (٠,٠٥) (٠,٠٠٠) وبالتالي فأنا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على انه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود السجلات والمستندات وتحصيلات ضريبة الدخل".

٢- مناقشة الفرضية الثانية: تنص الفرضية الثانية على أنه: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفحص الفني للحسابات وتحصيلات ضريبة الدخل".

من خلال الجدول رقم (١٣) نلاحظ بأن قيمة (T) المحتسبة (23.676) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند نفس المستوى وكذلك فقد بلغت قيمة (sig.) عند مستوى دلالة إحصائية (٠,٠٥) (٠,٠٠٠) وبالتالي فأنا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على انه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفحص الفني للحسابات وتحصيلات ضريبة الدخل".

٣- مناقشة الفرضية الثالثة: تنص الفرضية الثالثة على أنه: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفحص المستندي وتحصيلات ضريبة الدخل". من خلال الجدول رقم (١٣) نلاحظ بأن قيمة (T) المحتسبة (30.179) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند نفس المستوى وكذلك فقد بلغت قيمة (sig.) عند مستوى دلالة إحصائية (٠,٠٥) (٠,٠٠٠) وبالتالي فأنا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على انه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفحص المستندي وتحصيلات ضريبة الدخل".

٤- مناقشة الفرضية الرابعة: تنص الفرضية الرابعة على أنه: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفحص الحسابي وتحصيلات ضريبة الدخل". من خلال الجدول رقم (١٣) نلاحظ بأن قيمة (T) المحتسبة (14.319) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند نفس المستوى وكذلك فقد بلغت قيمة (sig.) عند مستوى دلالة إحصائية (٠,٠٥) (٠,٠٠٠) وبالتالي فأنا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على انه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفحص الحسابي وتحصيلات ضريبة الدخل".

٥- مناقشة الفرضية الخامسة: تنص الفرضية الخامسة على أنه: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اختلاف وجهات نظر مدققي ضريبة الدخل حول تحصيلات ضريبة الدخل تعزى للمتغيرات الديموغرافية). الخبرة ، الجنس ، المستوى الوظيفي ، المؤهل العلمي)". من خلال الجدول رقم (١٣) نلاحظ بأن قيمة (T) المحتسبة (8.489) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند نفس المستوى وكذلك فقد بلغت قيمة (sig.) عند مستوى دلالة إحصائية (٠,٠٥) (٠,٠٠٠) وبالتالي فأنا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على انه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اختلاف وجهات نظر مدققي ضريبة الدخل حول تحصيلات ضريبة الدخل تعزى للمتغيرات الديموغرافية). (الخبرة ، الجنس ، المستوى الوظيفي)"، ونلاحظ وجود اختلاف بين وجهات نظر مدققي ضريبة الدخل حول تحصيلات ضريبة الدخل تعزى للمؤهل العلمي حيث بلغت قيمة " ف " (8.880) والدلالة الإحصائية (٠.003) ولذلك نقبل الفرضية العدمية والتي تنص على انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اختلاف وجهات نظر مدققي ضريبة الدخل حول تحصيلات ضريبة الدخل تعزى للمؤهل العلمي. يلاحظ من مناقشة نتائج الدراسة وجود علاقة قوية بين متغيرات الدراسة والمتمثلة في (السجلات والمستندات ، الفحص الفني للحسابات ، الفحص المستندي للحسابات ، الفحص الحسابي) وبين



تحصيلات ضريبة الدخل ، ويرى الباحث أن سبب هذه العلاقة تعود إلى التزام مدققي ضريبة الدخل بالإجراءات المتبعة في الدائرة وعدم إجازة أي قرار قبل خضوعه للتدقيق من قبل مشرف المجموعة والتأكد من سلامة تطبيق الإجراءات المتبعة .

((النتائج))

- ١- امتلاك المكلف للسجلات والمستندات الصحيحة يؤدي إلى تحسين تحصيلات دائرة ضريبة الدخل ، وذلك لأن المكلف سيقوم بدفع الضرائب المترتبة عليه فور إعلانها في كشف التقدير الذاتي .
- ٢- تمتع مدقق ضريبة الدخل بمهارات التدقيق الفني للحسابات يؤدي إلى زيادة تحصيلات دائرة ضريبة الدخل
- ٣- قيام مدقق ضريبة الدخل بالتركيز على الفحص الحسابي للدفاتر والسجلات يؤدي إلى زيادة تحصيلات دائرة ضريبة الدخل .
- ٤- قيام مدقق ضريبة الدخل بالفحص المستندي للسجلات والدفاتر يؤدي إلى زيادة تحصيلات ضريبة الدخل
- ٥- يوجد علاقة بين اختلاف وجهات نظر مدققي ضريبة الدخل حول تحصيلات ضريبة الدخل تعزى للعوامل الديموغرافية (الخبرة ، الجنس ، المستوى الوظيفي) .
- ٦- لا يوجد علاقة بين اختلاف وجهات نظر مدققي ضريبة الدخل حول تحصيلات ضريبة الدخل تعزى للمؤهل العلمي .

((التوصيات))

يوصي الباحث بما يلي :

- ١- العمل على زيادة الامتثال الطوعي للمكلفين من خلال تقديم خدمات استشارية مكثفة لدافعي الضرائب.
 - ٢- زيادة الحوافز التشجيعية للمكلفين الملتزمين بتقديم كشف التقدير الذاتي الصحيح .
 - ٣- العمل على وضع نظام صارم للعقوبات في حال عدم امتثال المكلفين تتناسب مع وضع المكلف المالي ومستوى الحاصل في مقدار الضريبة .
 - ٤- العمل على توعية المكلفين بأن دفع الضريبة واجب وطني يعود بالنفع العام على المجتمع .
 - ٥- ضرورة إجراء المسح الميداني وبشكل مستمر لمعرفة المكلفين غير الملتزمين بدفع الضريبة .
 - ٦- العمل على ربط جميع الوزارات والدوائر الحكومية بشبكة معلومات موحدة وذلك من أجل حصر جميع المكلفين الخاضعين لضريبة الدخل .
 - ٧- إجراء دراسات حول التقدير الإداري وتأثيره على تحصيلات ضريبة الدخل .
- المراجع باللغة العربية:

- ١- أبو نبعه ، فادي عبد الحميد ، مدى تأثير قرار مأمور التقدير في مرحلة الاعتراض على التحصيلات الضريبية في دائرة ضريبة الدخل في الضفة الغربية ، جامعة النجاح الوطنية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠٠٦ .
- ٢- البطريق ، د.يونس احمد ،النظم الضريبية ، الدار الجامعية ، ٢٠٠٥ .
- ٣- الحاج ، د.طارق ، أثر قانون ضريبة الدخل الأردني الجديد على تحصيل ضريبة الدخل في الأردن ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد التاسع عشر ، العدد الأول ، ٢٠٠٣ .



٤- الشوابكة ، د.إبراهيم كامل ،التزام المكلف بتقديم كشف التقدير الذاتي الصحيح في قانون ضريبة الدخل الأردني ،مجلة الحقوق ،المجلد الثاني ،العدد الأول ،٢٠٠٥.خصاونة ، د.جهاد ،علم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العملي ، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٠.

٥- الخطيب ، د.خالد شحادة و شاميه ، أحمد زهير ، أسس المالية العامة ، دار وائل للنشر ، الطبعة الثالثة ، ٢٠٠٧.

٦- زيتون ، ريم غسان ، أثر تفعيل التقدير الذاتي ومسؤولية المدقق في تعزيز ثقة المكلفين والحد من ظاهرة التهرب الضريبي في الأردن،جامعة اليرموك،رسالة ماجستير غير منشورة،٢٠٠٣.

٧- نور، د. عبد الناصر وآخرون ، الضرائب ومحاسبتها ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الطبعة الثانية، ٢٠٠٨،
المراجع باللغة الانجليزية:

1-Fatt , Choong Kwai and Khin , Edward Wong Sek, A Study on Self-Assessment Tax System Awareness in Malaysia,Australian Journal of Basic and Applied Sciences,Vol.5 ,No.7,2011.

2-Sarker , Tapan k.,Improving Tax compliance in Developing countries via self-assessment system –what could Bangladesh Learn form Japan?,Asia Pacific Bulletin ,Vol.9,no.6,June,2003.

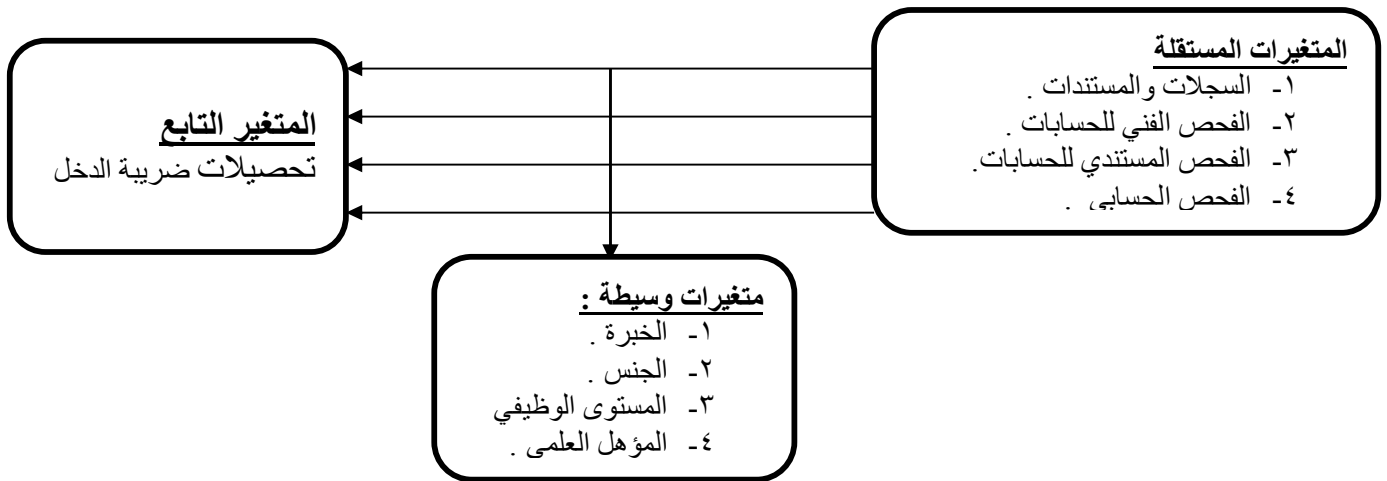
القوانين والمواقع الالكترونية :

١-قانون ضريبة الدخل المؤقت رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٩ والمعمول به اعتبارا من ١-١-٢٠١٠.

2- <http://www.jordan.gov.jo/wps/portal/tut/p/>

((الملاحق))

((نموذج الدراسة))



الجدول رقم (١) يبين هذا الجدول توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

النسبة	التكرار	الجنس
٨٣,٣%	١٢٥	ذكر
١٦,٧%	٢٥	أنثى
١٠٠%	١٥٠	المجموع

الجدول رقم (٢) يبين هذا الجدول توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة

النسبة	التكرار	الخبرة
--------	---------	--------



من ١ سنة- اقل من ٥ سنوات	٣٥	٢٣,٣%
من ٥ سنوات- اقل من ١٠ سنوات	٣٣	٢٢%
من ١٠ سنة- اقل من ١٥ سنة	٣٣	٢٢%
من ١٥ سنة- فأكثر	٤٩	٣٢,٧%
المجموع	١٥٠	١٠٠%

الجدول رقم (٣) يبين هذا الجدول توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
بكالوريوس	١٢٧	٨٤,٧%
دراسات عليا	٢٣	١٥,٣%
المجموع	١٥٠	١٠٠%

الجدول رقم (٤) يبين هذا الجدول توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص

التخصص	التكرار	النسبة
محاسبة	١٣٥	٩٠%
قانون	٨	٥,٣%
أخرى	٧	٤,٧%
المجموع	١٥٠	١٠٠%

الجدول رقم (٥) يبين هذا الجدول توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى الوظيفي

المستوى الوظيفي	التكرار	النسبة
مدقق ضريبي	١٢١	٨٠,٧%
مشرف مجموعة	٢٤	١٦%
رئيس تقدير	٥	٣,٣%
المجموع	١٥٠	١٠٠%

الجدول رقم (6) يبين هذا الجدول معاملات الثبات لمجالات الدراسة

معامل الثبات	المجال
٧٦%	امتلاك المكلف للحسابات الأصولية المدققة في حالة التقدير الذاتي
٧٥%	الفحص الفني للحسابات الأصولية في حالة التقدير الذاتي وأثره على تحصيلات ضريبة الدخل
٧٧%	الفحص المستندي للحسابات الأصولية في حالة التقدير الذاتي وأثره على تحصيلات ضريبة الدخل
٨٥%	الفحص الحسابي للحسابات الأصولية في حالة التقدير الذاتي وأثره على تحصيلات ضريبة الدخل
٧٣%	تحصيلات ضريبة الدخل في حالة التقدير الذاتي
٨٨%	المجموع

الجدول رقم (٧) يبين هذا الجدول مستوى القياس وفقا لمقياس ليكرت الخماسي

مستوى القياس وفقا لمقياس ليكرت الخماسي	الوزن
غير موافق بشدة	١
غير موافق	٢
محايد	٣
موافق	٤
موافق بشدة	٥

الجدول رقم (٨) بين هذا المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لامتلاك المكلف للحسابات الأصولية (المدققة) في حالة التقدير الذاتي وأثرها على تحصيلات ضريبة الدخل والمتعلقة بالفرضية الأولى .



التسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	توافر حسابات مدققة يؤدي إلى سرعة تحصيل الضريبة المستحقة .	3.97	0.732
٢	عند مسك حسابات من قبل المكلف ستكون التعديلات الضريبية مقتصرة على النسب القانونية .	3.22	0.975
٣	يؤدي مسك المكلف لحسابات مدققة إلى ظهور المصاريف الإدارية والعمومية بشكل حقيقي .	3.45	0.952
٤	يعلن عن كافة مصادر الدخل الخاضعة للضريبة عند مسك حسابات مدققة من قبل المكلفين .	3.07	0.988
٥	يؤدي وجود حسابات مدققة إلى بيان الكلفة بالشكل الحقيقي .	3.37	0.952
	امتلاك المكلف للحسابات الأصولية المدققة في حالة التقدير الذاتي	3.42	0.661

الجدول رقم (9) بين هذا الجدول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفحص الفني للحسابات الأصولية في حالة التقدير الذاتي وأثره على تحصيلات ضريبة الدخل

التسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	يركز المدقق الضريبي على الأرقام الكبيرة الشاذة .	3.88	0.768
٢	يقوم مدقق ضريبة الدخل بمتابعة الأرقام الصغيرة المتكررة .	3.27	0.926
٣	يتم ربط عناصر المصروفات بالإيرادات .	4.10	0.642
٤	يعتمد مدقق ضريبة الدخل على المراجعة الانتقادية .	3.38	0.825
٥	يستعرض مدقق ضريبة الدخل بحسابات السنوات السابقة وتقديراتها .	4.06	0.570
	الفحص الفني للحسابات الأصولية في حالة التقدير الذاتي وأثره على تحصيلات ضريبة الدخل	3.74	0.382

الجدول رقم (١٠) يبين هذا الجدول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفحص المستندي للحسابات الأصولية في حالة التقدير الذاتي وأثره على تحصيلات ضريبة الدخل

التسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	يتحقق المدقق الضريبي من فحص المستندات من النواحي الشكلية والنظامية والموضوعية الخاصة بها .	4.05	0.548
٢	يتم فحص المستندات المؤيدة للعمليات للثبوت من صحة المستند نفسه.	4.11	0.569
٣	يقوم المدقق بالتأكد من أن المستندات المؤيدة للعمليات الحسابية أصلية وليست مصورة .	4.12	0.644
٤	يتأكد المدقق من أن القيد المبني على المستند صحيحا.	4.09	0.659
٥	يقوم المدقق بالتأكد من أن المستند معززا للعملية الحسابية بشكل كاف .	4.10	0.683
	الفحص المستندي للحسابات الأصولية في حالة التقدير الذاتي وأثره على تحصيلات ضريبة الدخل	4.09	0.444

الجدول رقم (١١) يبين هذا الجدول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفحص الحسابي للحسابات الأصولية في حالة التقدير الذاتي وأثره على تحصيلات ضريبة الدخل .

التسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	يقوم مدقق ضريبة الدخل بفحص نقل الأرصدة الافتتاحية ومطابقتها للأرقام السابقة .	3.87	.791
٢	يعتمد مدقق ضريبة الدخل على دفاتر القيد الأولى للتأكد من صحة المجاميع الرئسية والفرعية لهذه الدفاتر .	3.53	.833
٣	يفحص مدقق ضريبة الدخل قوائم الجرد للتأكد من صحة العمليات الحسابية .	3.93	.860



مجلة دراسات محاسبية و مالية _ المجلد الثامن _ العدد ٢٢ _ الفصل الأول _ لسنة ٢٠١٣
أثر التقدير الذاتي على تحصيلات دائرة ضريبة الدخل والمبيعات من وجهة نظر مدققي
ضريبة الدخل في الأردن

٤	تدقق الكشوف التحليلية للعملاء للتأكد من صحتها حسابيا .	3.84	.803
٥	يعمل مدقق ضريبة الدخل على مراجعة الحسابات الختامية والقوائم المالية للتأكد من الدقة الحسابية .	3.92	.710
٦	يتم فحص الآلات المحاسبية المستخدمة في المشروع .	3.35	.991
	الفحص الحسابي للحسابات الأصولية في حالة التقدير الذاتي وأثره على تحصيلات ضريبة الدخل	3.74	.633

الجدول رقم (١٢) يبين هذا الجدول النتائج المتعلقة بنتائج الفرضية الخامسة .

الدالة الإحصائية	قيمة " ف "	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	المجال
0.163	1.962	0.586	1	0.586	الجنس
0.209	1.533	0.458	3	1.375	الخبرة
0.003	8.880	2.655	1	2.655	المؤهل العلمي
0.083	2.533	0.757	2	1.515	المستوى الوظيفي

جدول رقم (١٣) يبين هذا الجدول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار " T " للعينات الأحادية والدلالة

الإحصائية لكل مجال :

الدالة الإحصائية	T	الانحراف المعياري	المتوسط	المجال
0.000	7.727	0.661	3.42	امتلاك المكلف للحسابات الأصولية المدققة في حالة التقدير الذاتي
0.000	23.676	0.382	3.74	الفحص الفني للحسابات الأصولية في حالة التقدير الذاتي وأثره على تحصيلات ضريبة الدخل
0.000	30.179	0.444	4.09	الفحص المستندي للحسابات الأصولية في حالة التقدير الذاتي وأثره على تحصيلات ضريبة الدخل
0.000	14.319	0.633	3.74	الفحص الحسابي للحسابات الأصولية في حالة التقدير الذاتي وأثره على تحصيلات ضريبة الدخل
0.000	8.489	0.579	3.40	تحصيلات ضريبة الدخل في حالة التقدير الذاتي